



محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس: السيد تيرلينك (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة (تابع)

../..

Distr.GENERAL  
A/C.5/49/SR.6  
7 December 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

### افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١١٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/49/11)

١ - السيد فلورنسيو (البرازيل): تكلم أيضا باسم بعض الدول الأخرى التي هي أعضاء في مجموعة ريو - وهي الأرجنتين، أكوادور، أوروغواي، باراغواي، بنما، بوليفيا، بيرو، شيلي، فنزويلا، كولومبيا والمكسيك - فقال إن لجنة الاشتراكات اضطلعت بالولاية الموكولة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨، وهي تقديم جدول اشتراكات يكون سليما فنيا ومقبولا سياسيا. ومضى يقول إن الجدول المقترح للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ (A/49/11، الفقرة ٦٠)، وهو يعكس تحولات واسعة النطاق حدثت في عقد التسعينات، يمثل أكبر عملية لتحويل النقاط منذ تأسيس المنظمة. وهذا انجاز بارز، نظرا لما لجدول الأنصبة المقررة من دور أساسي باعتباره المصدر الرئيسي للتمويل العادي، والمؤشر الرائد للأنصبة المقررة بالنسبة لمنظمات أخرى داخلية في المنظومة. والعنصر الرئيسي لتحديد حجم عمليات حفظ السلم. ورغم أن هذه المسألة هي إحدى أصعب المهام أمام اللجنة، إلا أنه ينبغي أن يكون في الامكان تحقيق توافق في الآراء.

٢ - ورحب بالنهج التدريجي للتخلص من مخطط الحدود بوصفه طريقة واقعية لإدخال التعديلات اللازمة على الجدول. وعلى ذلك يبدو أن الشواغل التي أعربت عنها الدول أو مجموعات الدول التي قدمت تعليقات خطية لبيت.

٣ - وفي الدورة الحالية يلزم أن تقوم الجمعية العامة بتزويد لجنة الاشتراكات بالمبادئ التوجيهية للمنهجية اللازمة لتمكينها من إعداد الدراسات المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة المقبل. وأشار الى الدعوة الى الشفافية، فقال إن وفده يرحب بالجهود الاضافية التي تبذلها اللجنة لإجراء حوار مع الدول الأعضاء.

٤ - وفيما يتعلق بإمكانية بزيادة تبسيط الجدول، حذر من الاتجاه الى اتباع نهج ساذج. اذ ينبغي أن تكون التحسينات التي تدخل على المنهجية تدريجية، وينبغي تجنبها الى الحد الممكن. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الخبرة الجماعية للجنة الخامسة ولجنة الاشتراكات واللجنة التحضيرية التابعة للأمم المتحدة. فلقد دلت هذه التجربة خلال العديد من السنوات الماضية على أن الاعتبار الأساسي في تحديد الجدول ينبغي أن يكون هو القدرة على الدفع، محسوبة على أساس الدخل القومي معدلا بعوامل عديدة من أجل تجنب الحالات الشاذة في الأنصبة. ومن ثم فإن من الواضح أن مؤسسي المنظمة كانوا يرون أن الدخل وحده غير كاف، لأن العاملين الآخرين المتصلين بالموضوع هما ما للدولة المعنية من قدرة على جباية الضرائب وعلى الحصول على عملة صعبة، وهما العاملان اللذان ينطوي عليهما مفهوما صيغة الخصم المسموح به لدخل الفرد المنخفض وتخفيف الدين. وثمة عنصران آخران لهذه المنهجية، هما الحد الأقصى والحد الأدنى، ينبغي أن يكونا أيضا موضوعا للمناقشة، على أن توضع في الاعتبار النصيحة التي أسدتها اللجنة التحضيرية، حينما حذرت مما يبذل من جهود لا داعي لها لتقليل الاشتراكات الى الحد الأدنى أو

(السيد فلورنسيو، البرازيل)

لزيادتها لأسباب تتعلق بالمكانة. وذلك لأن قبول هذين العنصرين، وهما يشكلان نقطتي تحول في جدول فني بشكل صارم، جرى تبريره بأسباب سياسية.

٥ - وفيما يتعلق بالعنصرين الآخرين للمنهجية، وافق على القول بأن مفهوم الدخل القومي لا يزال هو الأسلم. وقال إنه ينبغي الاستمرار في استخدام أسعار الصرف السوقية، لا أسعار الصرف المعدلة تبعاً للأسعار أو التساوي في القوة الشرائية. وأنه ينبغي مقاومة الدعوات المتكررة إلى إحداث تغييرات في فترة الأساس الإحصائية: إذ ينبغي لهذه الفترة أن تظل طويلة بما يكفي لتوفير الاستقرار في الجدول، مما يشجع على تيسير التخلص التدريجي من مخطط الحدود.

٦ - وفيما يتعلق بمسألة إنشاء فريق مخصص معني بتطبيق مبدأ القدرة على الدفع، قال إن على هذا الفريق أن يقصر عمله على مناقشة جدول الميزانية العادية. وبما أن المهمة التي ستوكل إلى الفريق ناشئة عن اعتبارات سياسية وكذلك تقنية، فينبغي أن يكون متعدد التخصصات وأن يعكس أوسع نطاق ممكن من الآراء. بمعنى أن يكون فريقاً حكومياً دولياً فيه تمثيل للخبراء، وأن تقدم استنتاجاته إلى لجنة الاشتراكات؛ وأن ترصد اعتماداته من الميزانية العادية، لأن التمويل بالتبرعات قد يؤثر على مداواته.

٧ - السيد يوسف (بنغلاديش): قال إن جدول الأنصبة المقررة له أهمية أساسية، لأنه لا يعالج فقط مسألة توزيع نفقات الأمم المتحدة ذاتها وإنما يعد كذلك بمثابة معيار للوكالات المتخصصة.

٨ - وقال إنه يأمل في أن تتمكن اللجنة الخامسة من إقرار الجدول المقترح. واستدرك قائلاً إنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن مصداقية الجدول تتوقف أساساً على ما يتسم به من العالمية والانصاف والشفافية على نحو ما يتجلى في تطبيق مبدأ القدرة على الدفع. وأضاف أن الدخل القومي لا يزال هو العنصر الأساسي، ولكن الدخل الفردي، والمديونية الخارجية، ومدى توفر العملات الأجنبية، عناصر لها أهمية حاسمة هي الأخرى.

٩ - وقال إن عملية الإصلاح المالي عسيرة ومضنية وتفضي حتماً إلى اعتماد نهج تدريجي. وبالتالي فإن نهج "الصحيفة البيضاء" مبرر. وأضاف أنه يؤيد إنشاء فريق مخصص معني بالقدرة على الدفع، رهناً بالاتفاق على أساليب عمله.

١٠ - وأعلن أن بنغلاديش تؤيد التخلص من مخطط الحدود على ثلاث مراحل، وتحبذ نهج كل بلد على حدة. ورغم أن وفده لا يعترض على فترة الأساس الحالية التي تبلغ ١٠ سنوات، فهو يستطيع قبول فترة أساس مدتها سبع أو ثماني سنوات.

(السيد يوسف، بنغلاديش)

١١ - وأشار الى الاحباط الذي أبدى فيما يتصل بأسعار الصرف، فقال إن وفده يرحب بما جاء من قول مؤداه إن مسائل أسعار الصرف سوف تعالج في الدورة المقبلة للجنة الاشتراكات وأن من الضروري الإبقاء على أسعار الصرف السوقية لأغراض التحويل. وأخيرا، بالنظر الى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا، يقتضي الأمر الاستمرار في تطبيق معدل الحد الأدنى عليها.

١٢ - السيد بلوكيس (لاتفيا): تحدث أيضا باسم استونيا وليتوانيا، فقال إن الاقتسام المنصف للنفقات العادية للمنظمة يشكل شرطا مسبقا لتحسين الحالة المالية، التي تعد، هي الأخرى، شرطا مسبقا لأداء المنظمة لمهامها على نحو سليم ولتمكينها من الاضطلاع بالمسؤوليتين الموكولتين اليها بموجب الميثاق - وهما تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي وصيانة السلم والأمن الدوليين. ومضى يقول إن الاجحاف في الجدول يقلل من الثقة بالنظام، وإنه لا توجد فائدة عارضة، مثل خفض النصيب المقرر، يمكن أن تعوض فقدان هذه الثقة.

١٣ - ومضى يقول إن أحد أوجه الاجحاف في الجدول الحالي يتمثل في الفارق بين الدول التي سددت اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المناسب، أو التي لم تسدد لها بالكامل تكاليف خدمات حفظ السلم في الوقت المناسب، والدول التي قدمت مدفوعات جزئية، وفي وقت متأخر. واستطرد يقول إن الزيادة التي طرأت على عدد الدول الأخيرة يعود، جزئيا، الى ما تتسم به بعض الدول التي قدرت أنصبتها بالزيادة من عجز حقيقي عن تسديد اشتراكاتها بالكامل في الحالات التي تمثل فيها هذه الاشتراكات نسبة مئوية كبيرة من ميزانية وزارات الخارجية فيها، وهو ما يصح خصوصا على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

١٤ - وقال إن إعداد جدول منصف يتوقف على تطبيق المنهجية ذاتها على جميع الدول الأعضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمواقفها الأساسية. وقال إن القدرة على الدفع تقتضي اعتماد منهجية تقوم بصفة خالصة على احصاءات الدخل القومي المحسوبة والمعدلة على النحو المناسب.

١٥ - ومضى يقول إنه للمرة الأولى جرى استخدام بيانات قابلة للمقارنة، لا سيما أسعار الصرف الأجنبية، في حساب معدلات الأنصبة المقررة لعدد من الدول، مما يسر قياس القدرة على الدفع. كذلك جرى تحسين الجدول بالتخلص التدريجي من آثار مخطط الحدود بنسبة ٥٠ في الماضى. ومع ذلك، لا تزال المعدلات الموصى بها للعديد من البلدان تزيد عن معدلات قدرتها على الدفع بمقدار مرتين الى أربع مرات، وفيما يتعلق بدول البلطيق، فإن هذا الرقم يتراوح بين مرتين و ٣,٥ مرات. فضلا عن ذلك، حسبت المعدلات الموصى بها لـ ١٥ من الدول الأعضاء باستخدام منهجية مخصصة تقوم على المعدل المفرط لدولة عضو سابقة.

(السيد بلوكيس، لاتفيا)

١٦ - ومضى يقول في حين إنه قد لا يكون بالامكان تحقيق معدلات القدرة على الدفع بالنسبة لجميع الدول في الجدول المقبل، إلا أن الخيار المتاح هو اجراء تخفيض تدريجي بنسبة ٥٠ في المائة تماما في عام ١٩٩٥، وهو ما سيؤدي في حالة دول البلطيق الى خفض أكبر تشويه من ٣,٥ مرات الى ٢,٥ مرات من معدل القدرة على الدفع. وأضاف أن لجنة الاشتراكات حاولت إحداث موازنة في مصالح الاقتصادات الضعيفة التي تعتبر معدلاتها في حالة نقصان ازاء مصالح البلدان المتقدمة النمو التي تعتبر معدلاتها في حالة ازدياد. وقال إن المجموعة الأخيرة لها مصلحة في حماية معدلاتها التي تقل عن القدرة على الدفع، في حين أن المجموعة الأولى تواجهها مشكلة عملية تتمثل في دفع أكثر من معدلات قدرتها على الدفع. وفي هذه الحالة، يعتبر التخلص المرحلي من مخطط الحدود في خطوة واحدة بسيطا ومنصفا.

١٧ - السيدة كورادو (غواتيمالا): أعلنت أن وفدها، ولئن كان يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل البرازيل باسم بعض الدول الأعضاء في مجموعة ريو، يحتفظ بحقه في طلب إعادة نظر في المعدل الموصى به لغواتيمالا عقب إتمام دراسة عن حالتها الاقتصادية. وعندئذ ستكون المعلومات المستكملة متاحة للجنة الاشتراكات.

١٨ - السيد سراميك (الجمهورية التشيكية): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ يشكل الخطوة الحقيقية الأولى نحو تحسين المنهجية البالية للجدول. فمما لا شك فيه أن مخطط الحدود وطول فترة القاعدة الاحصائية هما السببان الرئيسيان وراء تشويشات المنهجية الحالية، وهي تشويشات لها أثر خاص على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وقال إن خفض فترة الأساس من ١٠ الى ٧ أو ٨ سنوات والتخلص التدريجي من مخطط الحدود بنسبة ٥٠ في المائة من شأنهما دفع المنظمة بعض الشيء على طريق الامتثال لمبدأ القدرة على الدفع. وفي هذا الصدد، لا يمكن تبرير التوصية المتعلقة بالتخلص التدريجي المتعدد الخطوات، إذ أن المنظمة لا تستطيع التفاوض عن حالات التفاوت بين المعايير المنصوص عليها وتنفيذها، لأن ما ينشأ عن ذلك من فقدان مصداقية الجدول من شأنه أن يقوض الجهود الرامية الى وضع أساس مالي سليم.

١٩ - وقال إن مما يؤدي الى تحسين الجدول كذلك تطبيق تسوية الديون على جميع البلدان واجراء دراسة عن المعايير المتعلقة بتحويل بيانات الدخل الوطني. بل إن وفده يؤيد ادخال تغييرات جذرية بدرجة أكبر على المنهجية مثل تحديد فترة أساس احصائية مدتها ثلاث سنوات والتخلص الفوري من مخطط الحدود. ومع ذلك، فإن الجمهورية التشيكية واصلت تسديد التزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المناسب ودون شروط، بصرف النظر عن آرائها.

(السيد سراميك، الجمهورية التشيكية)

٢٠ - ورحب باتجاه النية الى إنشاء فريق مخصص معني بالقدرة على الدفع. وقال إنه يفهم أن عضوية هذه الهيئة ستكون خاضعة لموافقة الجمعية العامة، وهو يثق في أن هذا الفريق سوف يتوصل الى استنتاجات بسرعة.

٢١ - السيد أبيولا (نيجيريا): قال إن لجنة الاشتراكات أخذت في الاعتبار العناصر الأساسية لاختصاصها حسبما جاءت في قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ باء، الذي ينص على أن المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة هو القدرة على الدفع. وقال إن وفده يرى أن الدخل القومي هو العامل الرئيسي الذي ينبغي أن يستخدم في تحديد القدرة على الدفع، ولكن ينبغي أيضا مراعاة عبء الدين الخارجي.

٢٢ - ومضى يقول رغم أن التوصيات لا تلبى تماما توقعات كافة الدول الأعضاء، إلا أن وفده يرى أن الواجب يقضي أن يثني على اللجنة للنهج الذي اتبعته في انجاز ولايتها. وقال إن وفده يأمل في أن تعالج اللجنة مشكلة معدلات الصرف في سياق تحديد جدول الأنصبة المقررة وفي أن تتمكن من استحداث معايير محددة بشكل جيد لتحويل بيانات الدخل القومي الى دولارات الولايات المتحدة.

٢٣ - وأضاف أن وفده سوف يتعاون بشكل وثيق مع وفود أخرى لضمان دراسة تامة للاقتراحات القيمة التي قدمت الى الجمعية العامة الأسبوع الماضي من قبل الأمين العام بشأن الطرق الكفيلة بإقامة أساس مالي متين للمنظمة.

٢٤ - السيد شابالا (زامبيا): أعلن أن وفده يوافق على توصية اللجنة بشأن الجدول الجديد للأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، لكونه يحتوي على الغاء تدريجي لآثار مخطط الحدود بنسبة ٥٠ في المائة على أساس كل قطر على حدة خلال فترة السنوات الثلاث للجدول. كما يؤيد وفده اقتراح اللجنة الداعي الى ضرورة استعراض الجدول الجديد في عام ١٩٩٧، ويحدوه الأمل في أن تقوم اللجنة الخامسة باعتماد توصية اللجنة الواردة في الفقرة ٦٠ من تقريرها (A/49/11).

٢٥ - ومضى يقول إنه رغم أن بعض الدول الأعضاء لا تزال ترى أن الجدول الجديد لا يلبي مصالحها بشكل تام، إلا أن وفده على اقتناع بأن موقف الدول التي قدمت تعليقات الى لجنة الاشتراكات، بما فيها الدول التي كانت تنتمي الى الاتحاد السوفياتي سابقا، تحسن جزئيا، وأن الأنصبة المقررة لهذه الدول سوف تعكس بصورة أحسن قدرتها على الدفع حينما تلغى آثار مخطط الحدود تماما في جدول الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، وفقا لما جاء في الفقرة ١ (و) من القرار ٢٢٣/٤٨ باء.

(السيد شابالا، زامبيا)

٢٦ - ومضى يقول إن الجدول الجديد هو بمثابة تقدم في تطبيق مبدأ القدرة على الدفع، وأنه رغم الكثير الذي يتعين القيام به، لا سيما في سياق الاستعراض الشامل المزمع إجراؤه لكافة جوانب منهجية الجدول في الدورة الخمسين للجمعية العامة، فإن المهمة العاجلة أمام اللجنة الخامسة هي اعتماد الجدول الموصى به من قبل لجنة الاشتراكات للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧.

٢٧ - وأعلن أن وفده على استعداد للاشتراك في عمل الهيئة المخصصة التي تتجه النية إلى إنشائها لدراسة تطبيق مبدأ القدرة على الدفع، وهو يرى أن على هذه الهيئة أن تصب جهودها على تحسين المنهجية الحالية للجدول كي يتسنى بذلك تحسين تطبيق ذلك المبدأ الأساسي.

٢٨ - السيد باشوفسكي (بلغاريا): قال إنه يرى أن توصية لجنة الاشتراكات الواردة في الفقرة ٦٠ من تقريرها (A/49/11) من شأنها أن تسهم بشكل إيجابي في تصحيح تشوهات الجدول التي طال أمدها وأن تعكس بشكل أدق قدرة الدول الأعضاء على الدفع، بالرغم أن بعض هذه البلدان، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لا تزال أنصبتها المقررة زائدة إلى حد كبير، ويعود السبب في ذلك إلى استمرار تأثير مخطط الحدود وإلى الطول النسبي لفترة الأساس.

٢٩ - وقال إن وفده يود أن يثير مسألتين تتعلقان بتوصيات اللجنة، وكلتاها تخصان بلده هو فقط، ولئن كانت لهما أيضا صلة أعم بالموضوع. والمسألة الأولى تتصل بالبيانات الإحصائية التي استخدمتها اللجنة، وبصفة خاصة، قرارها الذي يقضي بأن تطبق أسعار الصرف مرة أخرى بأثر رجعي للسنوات ١٩٨٩-١٩٨٥ وهي الأسعار التي استخدمت في إعداد جدول الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤. وبما أن البيانات المتاحة للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ موروثه من عهد كان فيه لبلده اقتصاد مخطط مركزيا، فهي لا تعكس على وجه الدقة الواقع الاقتصادي القائم في ذلك الوقت، أو الواقع المعاصر، أو قدرة بلده على الدفع في الوقت الحاضر. بيد أن وفده يدرك مدى تعقيد مسألة أسعار الصرف ولذلك يرحب بعزم اللجنة معالجة هذه المسألة بغية وضع معايير محددة بشكل جيد لتحويل بيانات الدخل القومي إلى دولارات الولايات المتحدة.

٣٠ - أما النقطة الثانية لوفده فتتعلق بالنهج التدريجي للتخلص من مخطط الحدود على ثلاث خطوات خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. وأضاف أن وفده يؤيد، في هذا الصدد، وفود أخرى تحبذ الإلغاء التدريجي لمخطط الحدود بنسبة ٥٠ في المائة في خطوة واحدة خلال عام ١٩٩٥، على أساس حسابات اللجنة لعام ١٩٩٧.

٣١ - ومضى يقول: إنه آن الأوان لضمان تطبيق مبدأ القدرة على الدفع تطبيقا منصفًا لدى تحديد جدول الأنصبة المقررة، ولذا فإن وفده يؤيد المتحدثين الذين أعربوا عن تأييدهم لتبسيط منهجية الجدول وجعله

(السيد باشوفسكي، بلغاريا)

أكثر شفافية. وانطلاقاً من روح التعاون فإن وفده مستعد تماماً للنظر في أي اقتراح مقنع يرمي إلى تحسين المنهجية ويرحب بقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ جيم، الذي طلب فيه من لجنة الاشتراكات إجراء استعراض واف وشامل لكافة جوانب منهجية الجدول تحقيقاً لهذه الغاية.

٣٢ - السيد بيك (جمهورية كوريا): قالت إن وفدها يقدر بصفة خاصة الجهود التي بذلتها لجنة الاشتراكات لإيجاد توازن بين مصالح مختلف الدول الأعضاء وذلك باعتماد نهج متعدد الخطوات يرمي إلى التخلص من آثار مخطط الحدود تدريجياً بنسبة ٥٠ في المائة.

٣٣ - ومضت تقول إن وفدها يشاطر اللجنة شعورها بالإحباط إزاء أوجه التعقيد والالتباس المتعلقة بالمصادر المتعددة لأسعار الصرف ويؤيد الطلب الموجه من اللجنة إلى الأمانة العامة فيما يتعلق بإعداد دراسة شاملة بشأن هذا الموضوع لكي تنظر فيها في دورتها المقبلة.

٣٤ - ومضت تقول إن من المهم ضمان أن تكون ولاية الهيئة المخصصة التي تتجه النية إلى إنشائها لدراسة تطبيق مبدأ القدرة على الدفع بمثابة استكمال لعمل لجنة الاشتراكات لا إلى ازدواجه. وقالت إنه ينبغي في تكوين الهيئة المخصصة أن يقوم، بصفة خاصة، على مبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

٣٥ - وقالت إن وفدها يشاطر الأمين العام الشواغل التي أعرب عنها بشأن الحالة المالية الحرجة للغاية التي تواجه الأمم المتحدة وسوف يبدي مزيداً من التعليقات بشأن هذه المسألة في الوقت المناسب.

٣٦ - وفي الختام، قالت إن وفدها يأمل في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد جدول الأنصبة المقررة للسنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٧، الذي أوصت به لجنة الاشتراكات.

٣٧ - السيد دوشيك (سلوفاكيا): قال إن من سوء الطالع أن اللجنة الخامسة غالباً ما تسمح بأن تطغى الاعتبارات السياسية لدى نظرها في المسائل القانونية والاقتصادية، مما يضير بمصالح البلدان الأضعف والأصغر، بما فيها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال مثل بلده. ومضى يقول إن اشتراكات بلده هو، واشتراكات بلدان أخرى، تزيد بمقدار الضعفين عما كانت ستكون عليه لو كان قد طبق مبدأ القدرة على الدفع، استناداً إلى الدخل القومي وعبء الدين الخارجي، لذلك فإن وفده لا يستطيع أن يؤيد توصية لجنة الاشتراكات الواردة في الفقرة ٦٠ من تقريرها (A/49/11)؛ وأنه أوضح، في هذا الصدد، أن القرار ٢٢٣/٤٨ باء لا ينص على آثار مخطط الحدود التي يتعين التخلص منها تدريجياً في ثلاث مراحل خلال فترة جدول واحد. إذ ينبغي التخلص من التشويشات الواردة في جدول الأنصبة المقررة بأسرع ما يمكن. واختتم قائلاً إن هذا الإجراء لن يحقق فقط مصالح بلده هو ومصالح مجموعة كبيرة من الدول



(السيد دوشيك، سلوفاكيا)

الأعضاء الأخرى، وإنما من شأنه أن يساعد أيضا في معالجة الحالة المالية الحرجة الحالية التي تواجه الأمم المتحدة.

٣٨ - السيد منير (الكويت): قال إن مبدأ القدرة على الدفع هو المعيار الرئيسي في تحديد أنصبة الدول الأعضاء ويجب أن يأخذ هذا المبدأ في الحسبان مختلف الظروف، وخصوصا ظروف الدول النامية.

٣٩ - ومضى يقول إن أهم التحديات التي تواجه لجنة الاشتراكات هو تطوير المنهجية الحالية بشكل يجعلها أكثر حساسية للتطورات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تبسيطها وجعلها أكثر انصافا وشفافية. وأضاف أن التغييرات التي اقترحت لجنة الاشتراكات ادخالها على المنهجية التي استخدمت في حساب جدول الأنصبة المقترح لفترة الأعوام الثلاثة المقبلة هي تغييرات إيجابية. وأعلن أن وفده يؤيد خفض فترة الأساس الإحصائية من ١٠ سنوات إلى ٧ أو ٨ سنوات، كما يؤيد الالغاء التدريجي لخمسين في المائة من آثار مخطط الحدود على أساس كل بلد على حدة. وأضاف أن وفده على علم بالمصاعب التي تواجهها اللجنة في هذه المهمة، خاصة فيما يتصل بمختلف العوامل المؤثرة على أسعار الصرف وما أشارت إليه في الفقرة ٥٠ من تقريرها A/49/11، ويحدوه الأمل في أن تواصل اللجنة دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة. وقال إن المنهجية الحالية جاءت ثمرة لقدر كبير من الدراسة ولذا يرى وفده أن من الأفضل إدخال أي تحسينات ضرورية عليها تدريجيا بدلا من استحداث منهجية جديدة تماما.

٤٠ - وأعلن أن وفده يؤيد توصية لجنة الاشتراكات الواردة في الفقرة ٦٠ من تقريرها ويأمل في اعتمادها بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠